مظاهر الصراع الاجتماعي في الريف المصري : تحليل اجتماعي

إعداد

أ / اسلام سرور الدسوقى محمد زياده

المسجلة لدرجة الماجستير في الآداب قسم علم الاجتماع

إشراف:

أ.د/ محمود عبدالحميد حسين علي كمال
أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع
بكلية الآداب
جامعة دمياط

د/ صبري بديع عبد المطلب الحسيني
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب
جامعة دمياط

إن علم اجتماع الأدب فرع من فروع علم الاجتماع يدرس الأعمال الأدبية باعتبار هذه الأعمال ظواهر اجتماعية، كما يهتم بدراسة العلاقة القائمة بين الأدب والمجتمع أي الصلة بين الواقع الاجتماعي المعاش والأدب كنتاج اجتماعي، ولو شئنا الدقة يدرس العلاقة بين الأدب والطبقة الاجتماعية، فالأديب في دراسته للأدب قد يعبر عن الطبقة التي ينتمي إليها، وقد يعبر عن نظرة هذه الطبقة للعالم الخارجي، كما يهتم علم اجتماع الأدب بما يفرزه هذا المجتمع من أفكار وقضايا(١).

كما يستطيع علم اجتماع الأدب أن يركز علي الأنماط العامة للخبرة الاجتماعية والتي تصورها الأعمال الأدبية أكثر من اهتمامه بالأدباء أو المؤلفين، لأن هذا قد يطور معرفتنا بالاتجاهات الخاصة لدي بعض الأدباء نحو الواقع الاجتماعي علي حين أن فهم الأصول الاجتماعية للواقع يجعلنا ننتهي إلي نتائج أكثر عمومية، فعلم الاجتماع يمكن أن يفيدنا في فهم النصوص الأدبية ذاتها وفي الوقت نفسه يكتسب معرفته من الأدب، ذلك أن الأدب بوسعه أن يجعل علم الاجتماع أكثر إدراكا للمجتمع ككل.

ومن المؤكد أن الأدب بشتي اتجاهاته هو جزء من الكيان الثقافي يتأثر بهذا الكيان ويؤثر فيه ويعبر عن روح العصر.

والأديب باعتباره عنصر من العناصر المميزة في المجتمع فإنه يعتبر عنصر تكوين لهذا المجتمع، فالأدب يجمع الناس حول مفاهيم وأحاسيس متماثلة من خلال إثارته لبعض المفاهيم والقضايا (٢)، حيث يعتبر الأدب ظاهرة اجتماعية تعبر عن المجتمع، فالعلاقة بين الأديب والواقع الاجتماعي ليست من جانب واحد، بل هي علاقة جدلية، حيث يصور الأديب ويعكس الحياة الاجتماعية في بيئته، ويعد الأدب أيضا ثمرة إعادة بناء عناصر الواقع بلغة جديدة ألا وهي لغة التعبير الأدبي.

ولا شك أن محتويات الأدب ومشتملات الفن وموضوعات القصائد والروايات مستمدة إلي حد كبير من البيئة الاجتماعية، وإذا كان للصور الأدبية والفنية تطور داخلي

خاص بها، فإن هذا التطور نفسه يتأثر وينفعل بالتغيرات العامة التي تطرأ علي المجتمع.(٣)

والواقع أن هناك مبررين لدراسة الأدب من خلال علم الاجتماع:

١- أن النص الأدبي هو صياغة تعبيرية سوسيولوجية للعلاقات الاجتماعية المتفاعلة والمتداخلة.

٢- أن العلاقة بين الوقائع الأدبية والظواهر الاجتماعية ليست علاقة شكلية بل تتجاوز ذلك إلي مضامين المعرفة.(٤)

ويعتبر موضوع " الصراع الاجتماعي في الريف المصري " من أهم الموضوعات التي يهتم بها علم اجتماع الأدب، ولهذا فإن للأدب دورا رياديا في تجسيد الصراع الاجتماعي ولا سيما الصراع الطبقي بين طبقات المجتمع المختلفة.

ولقد كان الصراع الاجتماعي ولا يزال مجال الاهتمام من جانب أصحاب الحكمة والفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين والمتخصصين في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة، ولعل ذلك يعد أمرا طبيعيا مادام الصراع الاجتماعي حقيقة تاريخية وجدت في الماضي ولا زالت توجد في الحاضر في مختلف المجتمعات وما دامت هذه الحقيقة قد مارست وما زالت تمارس تأثيرات هائلة علي مختلف جوانب حياة الناس أيا كان موقعهم داخل المجتمع الذي يعيشون فيه.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في هذا البحث في تناول مظاهر الصراع الاجتماعي في الريف المصري قبل ثورة ١٩٥٢ م كما جاء في رواية الأرض "لعبد الرحمن الشرقاوي "، وابراز الاهتمام ببعض القضايا الاجتماعية المرتبطة بالريف المصري كظهور صراع طبقي بين من يملكون الأرض ولا يعملون بها وبين من يعملون بها ولا يملكون منها شيئا، وأيضا استبداد الفلاح والاستيلاء علي ربحه الناتج عن معاناته طول اليوم، والنزاع علي

أولوية ري الأرض بين الفلاحين وبعضهم بل بينهم وبين أصحاب السلطة في المجتمع وغضب الفلاحين نتيجة ذلك وقيام حركة النضال الفلاحي ضد السخرة والاستغلال والاحتلال الأجنبي لأرض الوطن.

في ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي مؤداه:

ما مظاهر الصراع الاجتماعي في الريف المصري ؟

أهداف الدراسة:

لابد أن يكون للدراسة هدف وغرض يسعي إلي تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية.

وتمثلت أهداف الدراسة في:

١- التعرف علي الفئات الاجتماعية التي يحدث بينها الصراع في الفترة التاريخية التي تصورها الرواية.

٢- التعرف علي مظاهر الصراع الاجتماعي في الريف المصري كما تعكسها رواية الأرض.

٣- التعرف علي أسباب الصراع الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية المختلفة التي تصورها الرواية.

٤- التعرف علي كيفية تناول رواية الأرض لآليات الصراع الاجتماعي.

٥- التعرف علي الوظيفة الاجتماعية للصراع ودورها في إثارة الوعي لدي الفئات الاجتماعية المشار إليها في الرواية.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الصراع الاجتماعي

يعرف الصراع علي أنه سعي غير مباشر نحو أهداف محددة مشتركة بالقضاء علي الخصم أو إضعافه، تتضمن هذه الأهداف تعارضا بين الأفراد والجماعات، كما أنه يشير إلي وضع تنافسي يسعي فيه كل طرف إلي وضع أو مكانة يعرف أنها تتعارض مع رغبات الطرف الآخر، ويصبح أمام هدف يتساوي فيه الجانب الإيجابي والجانب السلبي،كما أنه أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح.(٥)

مفهوم المجتمع الريفي:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم المجتمع الريفي فمنهم من ينظر إليه علي أساس المهنة أو تعداد السكان أو التنظيم الإداري أو علاقات السكان:

أ–من حيث المهنة: يعرف المجتمع الريفي علي أنه " مجموعة من السكان تعيش في منطقة جغرافية واحدة وتربطهم علاقات اجتماعية قوية قائمة علي الود ويعمل الغالبية العظمي منهم في النشاط الزراعي ".(٦)

ب–من حيث تعداد السكان: لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلي تعريف المجتمع الريفي تعريفا إحصائيا، حيث تري أن المجتمع يعتبر ريفيا إذا قل عدد السكان فيه عن ألفين وخمسمائة نسمة، أما إذا زاد عدد السكان عن ذلك هو في نظرهم مجتمع غير ريفي حتي لو كانوا يعملون بالزراعة.(٧)

هذا وتشير المجتمعات الريفية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلي الأفراد التي يقل عدد أفرادها عن ١٥٠ فرد لكل كيلو متر مربع. (٨)

وقد عرف مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة المجتمع الريفي علي أنه " ذلك الذي يشمل المدن الصغري، والقري الصغيرة أو المشتتة والتي يقل عدد سكانها عن عشرة ألاف نسمة.(٩)

ج–من حيث التنظيم الإداري: تعتبر المجتمعات الريفية هي المجتمعات التي ليس لها عواصم محافظات أو مراكز، وبالتالي فإنه يشمل جميع الوحدات السكنية التي توصف بأنها كيان مستقل وفي هذا السياق يمكن اعتبار جميع المدن التي يوجد بها مقار المحافظات والمراكز مجتمعا حضريا وما عداها مجتمعا ريفيا.(١٠)

د–من حيث علاقات السكان: يري " تونيز " أن العلاقة بين السكان في المجتمع الريفي علاقة ذات طابع عائلي، غير رسمية، يسودها الود والمحبة والتلقائية،كما يشعر أفراده

بالإنتماء لبعضهم البعض وأنهم من خلال علاقات منظمة يشتركون في بعض الأنشطة لتحقيق اهتماماتهم.(١١)

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج التاريخي وطريقة تحليل المضمون لرواية الأرض للكاتب المصري " عبدالرحمن الشرقاوي " .

مظاهر الصراع الاجتماعي في الريف المصري قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م

إن تاريخ المجتمع المصري ما هو إلا سلسلة متصلة بعضها ببعض، وقد شكلت الظروف والأوضاع المجتمعية بعض خصائص وملامح القيادة فيه من ناحية والبنية الطبيعية من ناحية أخري، بالإضافة إلي أن هاتين الناحيتين قد مهدتا الطريق لإحداث تغيرات جذرية منذ عهد محمد علي وحتي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.(١٢)

فقد كان المجتمع المصري قبل الثورة يسوده النظام الرأسمالي الذي نما وازدهر في عهد أسرة محمد علي وخلال الاحتلال البريطاني للبلاد، وفي ظل تلك الأوضاع الشاذة انقسم المجتمع المصري إلي طبقتين: قلة تستحوذ علي خيرات البلاد وتتربع علي كراسي الحكم، وأغلبية محكومة مغلوبة علي أمرها تكد وتكدح لصالح هذه القلة دون أن يكون لها نصيب من خيرات البلاد إلا القليل.(١٣)

لقد كان المجتمع الريفي قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م يعاني من مختلف أنواع الظلم والتبعية والسيطرة الاستعمارية بالإضافة إلي معاناته من الظلم الصارخ للإقطاعيين، الذين كانوا أعوانا للاستعمار والحكم القائم، كما أن الأحزاب السياسية قبل الثورة لم تكن تعبر عن إرادة الشعب ولا الفلاحين، وإنما كانت تعمل علي تدعيم مصالح الحكام والطبقة الإقطاعية، حيث كان الحاكم يتكاتف مع هؤلاء الإقطاعيين والرأسماليين ويبذل قصاري جهده من أجل المحافظة علي مصالحهم ولو كان ذلك علي حساب الفلاحين المعدمين، وبالتالي كانت الحكومة عبر العصور الماضية هي الأداة التي يستخدمها الإقطاعيون والرأسماليون في مصر للسيطرة علي الريفيين مما غرس في نفوسهم كرها للحكومة وخوفا

منها، حيث بلغ بطش الحكام والإقطاعيين إلي الحد الذي تحطمت فيه كل محاولة من الريفيين لتأكيد ذاتهم والتعبير عنها.(١٤)

وسيتم هذه الجزئية تناول طبيعة البناء الاجتماعي وشكل الحياة الاجتماعية في المجتمع المصري قبل ثورة ١٩٥٢ م ، والتحليل الطبقي لها والذي يعد مدخلا هاما لفهم طبيعة التنافس علي السلطة والقوة في المجتمع، حيث أن التحليل الطبقي أسلوب يمكن من خلاله الكشف عن الطريقة التي من خلالها تؤدي عدم المساواة الاقتصادية إلي تحديد شكل العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية.(١٥)

وبناء علي ذلك تم تقسيمها إلي ثلاث فترات تاريخية:

الأولي: عهد محمد علي، الثانية: منذ الاحتلال وحتي الحرب العالمية الثانية، ثم الثالثة: وتمتد من بعد الحرب العالمية الثانية وحتي قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م.

(١) في عهد محمد علي:

لقد كان المجتمع المصري في العصر العثماني مجتمعا طبقيا بمعني الكلمة،" فالطبقة الحاكمة "كانت أقلية تشكل ارستقراطية حاكمة منعزلة عن الشعب تتوزع المناصب الإدارية والإشرافية فيما بينها، تأتي بعدها" طبقة التجار والحرفيين والمثقفين " الذين يعيشون في المدينة، أما " الطبقة العاملة " فكانت تتشكل من أبناء الشعب المصري الذين كانوا يسكنون الريف بصفة خاصة، وطبقا للوثائق، فإن هذه الطبقة وقع علي كاهلها ظلم اجتماعي فادح نتيجة الأعباء المالية التي ألقت علي كاهلها.(١٦)

وكانت أرض مصر منذ الفتح العربي الأول إلي أن حكم محمد علي مصر أرضا خراجية أي ملكا صريحا لبيت أو للسلطان أو للحكومة القائمة، وكان الملتزمون يدفعون ما عليها من المال خراجا سنويا، وكانت الأرض تعطي للملتزمين ويأخذونها هبة أو بالمزاد العلني ويدفعون ما عليها من الضريبة والخراج وليس لهم حق التملك بأي حال من الأحوال.(١٧)

عندما تولي محمد علي حكم مصر أصدر فرمانا بأن تؤول إليه جميع ملكية جميع الأراضي الزراعية، وأصبحت كل الأراضي الزراعية ملكا له وحده بجرة قلم، وشكل لجانا من أهالي الوجه البحري لتقدير الضرائب الزراعية علي أرض الصعيد، وبالمثل لجان من أهل الصعيد يقدرون الضرائب علي أراضي الوجه البحري، ولما انتهت هذه اللجان من عملها وضعت نظارة المالية علي كل أرض خراجا حسب قرارات اللجان.

وقد أعطي محمد علي الأرض للفلاحين لزراعتها لقاء مبلغ مالي أي ما يشبه الإيجار طبقا لتقدير اللجان السابقة وسميت الضريبة " كلفة الذخيرة " أي لتغطية الإنفاق علي الحروب والجيوش.(١٨)

كما قام بتوزيع الأراضي علي الأهالي سنة ١٨١٣ وجعل من حق كل فلاح قادر علي زراعة الأرض أن يزرع ثلاثة أو أربعة أفدنة مدي الحياة دون تملكها وبالتالي عدم إمكانية التصرف فيها بالبيع أو التوريث مع الإلتزام بسداد ما عليها من ضرائب، وقد تقلصت هذه الفئة بفعل عوامل تفتت الملكية وتحول كثير من أبنائها إلي فئة الفلاحين المعدمين، ومن أهم هذه العوامل زيادة الضرائب أو السخرة التي كانوا يستغلون فيها في كثير من المشروعات العامة أو الخاصة بكبار الملاك والتي كان يستثني منها الذين يشتغلون لدي كبار الملاك، مما أدي إلي ترك بعض أبناء هذه الفئة لأراضيهم والإنضمام للعمل لدي كبار الملاك، (١٩)فقد كانت المحاصيل الزراعية المختلفة في عهده خاضعة للضريبة بالإضافة إلي أدوات الإنتاج الرئيسية كالحيوانات الزراعية ووسائل النقل والآلات والسفن الشراعية. (٢٠)

وقد رأي أن نظام الحيازة الموجود في ذلك الوقت غير مناسب، ومن ثم فقد قرر تغييره، لهذا أخذ يبعد الفئات الاجتماعية التي وضعت يديها علي أراضي مصر، وقام بإلغاء نظام الالتزام وصار هو نفسه مالك للأرض، ولم يعد زراعها سوي مستأجرين لديه،

كما قام بعمل مسح لكل الأراضي المزروعة في القري المختلفة وقيدها في السجلات ووزعها علي الفلاحين يقومون بفلاحتها دون أن يكون لهم حق توريثها أو تداولها.(٢١)

وقد قام " محمد علي " باحتكار الحاصلات الزراعية والذي شمل حاصلات القطن المصري بأجمعها، ولم تعد بذلك للفلاح ملكية لا علي الأرض ولا علي ما تنتجه، وصار الفلاحين كما احتاجوا للغلال من أجل قوتهم يضطرون لشرائها من الحكومة ثانية، وكثيرا ما كانت الحكومة ترفع سعر البيع لتربح من ثمن البيع فتشتد الضائقة بالفلاحين.

ولئن كان هذا الإحتكار قد عاد علي الحكومة بالمكاسب لبعض الوقت إلا أنه من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية قد ساهم في شل حركة التقدم الاقتصادي، حيث أن إجبار الفلاحين علي بيع حاصلات أراضيهم للحكومة وتحديدها لسعر البيع هو عمل ينطوي علي الظلم وفيه مصادرة لحق الملكية وحرمان المالك من الاستمتاع بحقه في الحصول علي السعر الأعلي لمنتجاته، كما أن العمل بهذا النظام هازما للهمة الفردية وقابضا لأيدي الناس عن العمل، ومن ثم فقد ضرب علي الريف المصري حجابا من الفقر والجمود والسلبية، وكان سببا من أسباب تخلفه.(٢٢)

ومع كل هذه الاستحكامات والقوانين ومتابعة التنفيذ بالقسوة والعنف فإن الإنتاج الزراعي أخذ يتدهور والغلات تتناقص فأخذ محمد علي يوجه النصائح واستقدم الخبراء واستورد التقاوي الممتازة من الخارج.

لكنه نسي وأهمل العامل النفسي في الزراعة وهو حسن معاملة الفلاح وعدالة الضريبة، لو تحقق ذلك لكان للإنتاج الزراعي في عهده شأن تاريخي، فقد عمل محمد علي علي إصلاح الري وإقامة القناطر والاستعانة بأهل الخبرة والعلم من الداخل والخارج وادخل علي الزراعة المصرية محاصيل جديدة وعمل جاهدا علي تحديث أساليب الفلاحة.(٢٣)

أما عن الصناعات في عهد محمد علي، فقد شهدت مصر قيام الصناعات الآلية الكبيرة، ولكن رغم استخدام الآلات الحديثة والطاقة البخارية فإن هذه المصانع لم تكن تشكل صناعة رأسمالية، بل كانت احتكارا مطلقا للدولة الإقطاعية المركزية التي أقامتها بهدف تغطية احتياجاتها العسكرية، وقام الإنتاج فيها مستندا بالأساس إلي الإلحاق القسري لفلاحي الدولة.

ويمكن وصف العمل بهذه المصانع " بالتجنيد الصناعي " فهي لم تعرف " التعاقد الحر "، وغالبا ما جري حجز أجور العمال الذي امتلك الحاكم ثمار جهدهم وكان يملك حياتهم أيضا، وبالإضافة إلي الإلحاق القسري للمشتغلين كان يجري خصم ثمن الأكل من مستحقاتهم.(٢٤)

أما عن طبقة الزعماء من المشايخ والعلماء فقد قضي محمد علي عليهم، تلك الطبقة التي كانت تمثل أعمدة الطبقة البرجوازية المصرية الوليدة، حيث قام بنفي واستبعاد زعمائها، وقام بإنشاء المدارس التجهيزية والعالمية مستعينا بالنظام الأوروبي، ونتيجة لذلك ظهرت طبقة جديدة من المتعلمين المتأثرين بالثقافة الغربية من خلال الانغماس في النظام التعليمي الجديد والاحتكاك الفكري والحضاري بين المجتمعين المصري والغربي بالإضافة إلي حركة النقل والاقتباس من الغرب، ويطلق عليها طبقة الأفندية والتي تكونت من موظفي الدولة والتي أصبحت في مقدمة طبقات المجتمع المصري اتساما بالانفتاح للمؤثرات الداخلية والخارجية علي السواء.(٢٥)

وتستمد هذه الطبقة أهميتها في تركيب البنية الطبقية الاجتماعية في مصر وفي الحركة الوطنية من أنها تمثل العمود الفقري للطبقة الوسطي، بكل ما تحمله هذه الطبقة من وزن سياسي واجتماعي وعقائدي، حيث ضمت قطاع عريض من الطلبة والموظفين وأصحاب المهن الحرة (من المحامين والمهندسين والأطباء والصحفيين وأساتذة الجامعة والمحاسبين وغيرهم.(٢٦)

وفي عهد محمد علي لا تكاد تختلف الشريحة التي كانت تحكم وتملك ولا تعمل عن صورتها العامة عن عهود خلت، ففي أعلي الهرم يقبع الباشا وأفراد عائلته وأمرائه وحاشيته، أما القاع فضم دائما أغلبية فلاحية مسحوقة تعمل ولا تملك ولا تحصل إلا علي أقل القليل من غلة الأرض، وتحيا في فقر ومهانة.

فقد كان الحراك الاجتماعي بين الشريحتين المذكورتين من الناحية العملية غائبا، إذ برغم عدم وجود محاذير قانونية تمنع حدوث هذا الحراك، كان صعود الفرد من الشرعية الدنيا إلي الشرعية العليا أمرا عسيرا إن لم يكن مستحيلا، وهو ما أضفي علي التركيب الطبقي جمودا وتحجرا وصرامة.(٢٧)

ومنذ أواخر عهد " محمد علي " نشط قطاع اجتماعي بارز، فقد بدأت العناصر الأجنبية والأوروبية والتي تكونت نتيجة لانفتاح أبواب البلاد تدريجيا تتوافد علي البلاد، وقد اختلطوا بالمصريين وظهرت آثار هذا الاختلاط تظهر في أواسط القرن التاسع عشر في عدة صور مثل صور نظم المعيشة وتفكير الأفراد والجماعات وغيرها، وقد ظهرت معالم الصراع الطبقي في مصر بين هذه الطبقة والطبقات الأخري في صورة جديدة عما كان سائدا من قبل، حيث كان الصراع الطبقي دائرا بين البرجوازية القديمة (المكونة من التجار والملتزمة ومشايخ الأزهر والسادة الأشراف) وتعد هذه الطبقة من إنتاج نظام الإنتاج القديم، وبين الطبقة الإسلامية الحاكمة (المكونة من الشراكسة والأرناءوط من الأتراك والمماليك).

وبالتالي فقد أفرز هذا الصراع طبقة برجوازية جديدة، وفي نفس الوقت فقد شهدت مصر ارستقراطية أجنبية تتكون من التجار والماليين الانجليز والفرنسيين وغيرهم من العناصر الأوروبية، وبذلك دخلت البرجوازية المصرية الجديدة في صراع مميت مع بقايا الارستقراطية الإسلامية الحاكمة من جانب، ومع الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية الغازية من جانب آخر، وقد شهد أواخر عهد إسماعيل جزء من هذا الصراع.(٢٨)

ففي عهد عباس باشا تحسنت إلي حد ما أحوال المزارعين والطبقات الفقيرة عموما نتيجة لقلة عدد المجندين وانخفاض معدلات الضرائب، حيث أدرك أن ملكيات الأراضي غير موزعة توزيعا عادلا، لذلك قرر أن الملاك الذين لم يسددوا المبالغ المتأخرة عليهم ستسحب ملكياتهم وتوزع علي الفلاحين.

وبالرغم من أن هذا القرار كان عادلا ومنصفا للفلاحين ومتماشيا مع الوضع الاقتصادي للبلاد في ذلك الوقت، إلا أنه عمل علي زيادة المصاعب الداخلية عليه، كما أدخل الرعب في قلوب الموظفين، فقد ترك الكثير منهم البلاد في الساعات الأولي للقرار.(٢٩)

وتبدلت الأحوال في عهد " سعيد باشا " فقد كان له الفضل في تحويل الزراعة من الشكل الحكومي إلي الزراعة الحرة نسبيا، ومن نظام السوق المقفل إلي نظام السوق المفتوح، وبالتالي أصبح الفلاح غير مرغم علي زراعة الأصناف التي تلزمها عليه الحكومة، إلا أنه فرض مزيدا من الضرائب، كان أولها زيادة قيمة الضريبة علي الأراضي الخراجية والتي أصبحت تجني نقدا لا عينا، والتي دفعت العديد من الفلاحين إلي الفرار وترك الأرض لعجزهم عن تسديد الأموال المقررة عليهم.(٣٠)

وفي عهد الخديوي إسماعيل أراد أن يجعل من مصر مزرعة كبيرة بحيث يكزن هو المالك الوحيد لها، فقد سيطرت عليه فكرة امتلاك أراضي مصر بأكملها واستغلالها أحسن استغلال لكي تعود عليه بالربح الوفير، وتأكيدا علي ذلك فإنه عند توليه حكم مصر عام ١٨٦٣ م كان يمتلك حوالي سبعون ألف فدان، وفي عام ١٨٦٣ م أصبح يمتلك حوالي مليون فدان.

إضافة إلي ذلك فقد أنفق أموالا طائلة علي ملاذه الشخصية وفي طيشه مع النساء الأوروبيات وإقامة الحفلات التي يسودها مظاهر الإسراف والبذخ الزائد عن الحد، ولم يضع في اعتباره أية محاولة للفصل بين موارده الخاصة وموارد الدولة.(٣١)

وقد سلك محمد وخلفاؤه ثلاثة مسارات متوازية أدت إلي تغيير نمط الحكم:

الأول: " التمصير " الذي وضع البذور الأولي للجماعة الوطنية والتعامل مع المصرية باعتبارها هوية.

الثاني: " التحديث " القائم علي أن تقتحم الدولة المجتمع وتنظم العلاقات الاجتماعية وتستخرج الموارد وتستخدمها بطريقة محددة بهدف الإدارة الرشيدة لشئونه، وقد ظهر ذلك في إنشاء جيش محترف وجهاز بيروقراطي حديث ونظام التعليم المدني الحديث، كما ظهر في سيطرة الدولة علي الموارد الاقتصادية بتأميم الأراضي الزراعية وإنشاء مشروعات الري، كما تجلي التحديث في " قوانين الفلاح " التي صدرت وقت محمد علي والتي أحالت الفلاحين وسائل الإنتاج ومنعتهم من التصرف في إنتاج الأراضي الزراعية علي النحو الذي يرغبون.

الثالث: "الدولنة " أي سيطرة الدولة علي المؤسسات الأهلية التي مثل وجودها المستقل تهديدا للسيادة، فأخذت الدولة في بسط نفوذها عليها.(٣٢)

من خلال ما سبق يمكن أن نجمل السيطرة الاقتصادية الأجنبية علي مصر في عدة مظاهر أهمها:

المظهر الأول: الديون، التي نتجت عن القروض المالية في عهد سعيد وإسماعيل والتي كانت سببا في تدخل الامبريالية في أمور السياسة علي النحو الذي أسفر عن وقوع الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ م، كما أدت إلي استمرار الرقابة علي مصر.

المظهر الثاني: تملك الأراضي الزراعية في مصر، ففي عهد محمد علي أعطي لهم حق تملك الأراضي تبعا لنظام العهد، وفي عهد سعيد باشا سمح لهم بشراء ما يريدون من الأطيان الخراجية التي تركها أصحابها علي أن تكون عشورية يمتلكونها ملكا مطلقا.

المظهر الثالث: الاحتكارات الأجنبية في مجالي الصناعة والتجارة والمال، ومن المعروف أن إقبال الأجانب علي تملك الأراضي في مصر يرجع إلي فرمان ١٨٦٧ م الذي منح الأجانب حق تملك الأراضي.

هكذا كانت شريحة الأجانب من أكثر الشرائح التي ألقت الفلاح المر سواء في الديون أو الربا الفاحش والمستندات المزورة التي اختلقها مرابو القري لبيع أراضيهم، أو تلك المعاملة التي اتسمت دائما وأبدا بالقسوة.(٣٣)

(٢) فترة الاحتلال وحتي الحرب العالمية الثانية:

اتسمت فترة الاحتلال البريطاني لمصر بالطابع الاستغلالي، فقد كان مهتما بتحويل مصر إلي مزرعة لزراعة القطن، لذا فقد كان الريف المصري هو مجال استغلاله الرئيسي، وبالرغم من بعض الإصلاحات التي أدخلوها علي نظام الري والصرف واستدخال بعض الأنواع الجيدة من القطن في الزراعة إلا أنهم قد عمدوا إلي إهمال الفلاح المصري تعليميا وصحيا واجتماعيا، كما عملوا علي محاربة الصناعة والقضاء علي الصناعات الريفية بكل الطرق مما سد طريف العمل أمام الفلاح في أنشطة اقتصادية جديدة تدر عليه ربحا أكبر، وساهم في انتشار البطالة في المناطق الريفية.

ومن أوجه الاستغلال الأخري التي تعرض لها الفلاح علي أيدي قوات الاحتلال البريطاني ما أتبعه الانجليز من تعسف وقوة في جمع أكثر من مليون فلاح مصري للخدمة بالسخرة والتطوع الإجباري أثناء الحرب العالمية الأولي، كما تحالف الانجليز مع كبار الملاك ومساعديهم للسيطرة علي الحكم، الأمر الذي ساعد علي تركيز الملكية في أيدي قليلة مما زاد الأغنياء غني والفلاحين فقرا.(٣٤)

وبالتالي تحملت مصر ما لا يطاق خلال فترة الحرب، فقد خضعت لأحكام عرفية لا ترحم ورقابة عل كل ما يكتب وينشر، فقد قضي الانجليز علي آخر مظهر من مظاهر الحكم الشوري وذلك بتعطيل الجمعية التشريعية، ووضعوا في السجون كل من اتصف

بالوطنية ورفض التعاون مع سلطات الاحتلال، كما سخروا كل امكانيات مصر المادية والبشرية لخدمة أهدافهم العسكرية وللدفاع عن كيانهم ومصالحهم، فأخذوا بالقوة والإجبار ما يقرب من نصف مليون مصري لخدمة جيوشهم، كما استولوا علي دواب الأهالي وماشيتهم ومحاصيلهم عنوة، لقد فعلوا كل ذلك بل وأكثر (٣٥)

وكان الفلاح العاجز عن دفع الضريبة للحكومة أو دفع الدين للمرابي في هذه الفترة تنزع ملكيته ليتحول إلي فلاح معدم، وتشير الإحصائيات إلي أن قرابة ٤٠٠٠٠فلاح نزعت ملكياتهم فيما بين عامي ١٩٢٧ و١٩٣٧.

ونظرا لعدم كفاية الملكيات الصغيرة لإنتاج ما يوفر لأصحابها أسباب الحياة، لجأ كثير منهم إلي استئجار أراضي من كبار ومتوسطي الملاك، ونظرا لارتفاع الإيجارات الزراعية، لم يكن يتبقي للمستأجر بعد دفع الإيجار شيئا يذكر من غلة الأرض، أضف إلي هذا أنه تعرض كثيرا للنهب من قبل عملاء الملاك من محصلي الإيجارات.

وقد ضمت الشريحة الدنيا في هذه الفترة العمال الزراعيين الذين لا يملكون شيئا سوي قوة عملهم، وكانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقتة في مزارع كبار ومتوسطي الملاك لقاء أجور زهيدة للغاية وفي ظل ظروف بالغة القسوة، وبالتالي ظل البناء الطبقي في الريف جامدا إلي حد كبير.(٣٦)

ويرجع ظهور الطبقة العاملة المصرية في العصر الحديث إلي صدور قانون حل النقابات الحرفية، فإلي جانب تدفق الأموال الأجنبية عام ١٩٠٤ في مصر وقيام المشروعات الحكومية عملت هذه الأسباب علي زيادة عدد العمال، وكلما زادت المشروعات حجما وإنتاجا كلما زادت الحاجة إلي هذه الطبقة وزاد عددهم، وكلما زادت الفوارق الاجتماعية بينهم وبين أصحاب العمل، ونتيجة لما أحدثته الحرب العالمية الأولي فقد غادر العمال الأجانب من مصر، واضطر أصحاب الأعمال إلي الاعتماد علي العمال المصريين وبذلك ازداد عددهم وأصبحوا أغلبية، ولك نتيجة للحرب وارتفاع الأسعار فقد

أصابها الضرر، وكان كفاح هذه الطبقة لتحسين أحوالها مرتبطا بصراعها ضد الطبقة الرأسمالية المسيطرة (سواء كانت مصرية أم أجنبية)علي وسائل الانتاج الصناعي والتجاري في مصر.(٣٧)

أما عن سياسة الاحتلال البريطاني تجاه صغار الملاك فقد عبر عنه كرومر في تقريره عام ١٩٠٦ قائلا " أن السياسة التي جرت عليها الحكومة المصرية في السنوات هي السعي بوسائط شرعية مختلفة في إبقاء أملاك صغار الملاك في أيديهم، واجتناب عمل كل ما يمكن أن يؤدي إلي خروجها من أيديهم وحلول الأوروبيين محلهم "

أي أن سياسة الاحتلال البريطاني تجاه صغار الملاك كانت تهدف إلي العمل علي زيادة مساحة الملكيات الصغيرة، وإذا جاءت تلك السياسة في شكل تقارير، فإن المتتبع للسياسة الحكومية لا يجد تنفيذا فعليا لها، فقد استندت تلك التقارير إلي الزيادة في أعداد صغار الملاك علي أنها ثمرة تلك السياسة، والواقع أن تلك الزيادة جاءت نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان، أما الزيادة في المساحة فهو نتيجة انتقال العديد من الملكيات المتوسطة بالميراث لهؤلاء الملاك الصغار، وقد واجهت صغار الملاك في تلك الفترة مشكلة المديونية الناتجة عن الاقتراض بفوائده العالية.(٣٨)

وفي مجال الصناعة فإن حجم الاستثمار الأجنبي وإن كان قد بدأ في التزايد فإنه ظل عند معدلات أقل بكثير من الزراعة، ولقد كان من أهم العوامل التي دفعت إلي زيادة الأموال المستثمرة في الصناعة تعديل نظام الرسوم الجمركية تعديلا يكفل قدرا معقولا من الحماية للمنتجات المحلية، كما أن استثمارات الصناعة لم تكن تقتصر علي الأجانب وحدهم بل شاركهم المصريون بنسب محدودة.

وقد قام الأجانب بتنفيذ مختلف المشاريع الصناعية في تلك الفترة، حيث أنهم كانوا الأساس الأول في الحركة الصناعية الناشئة، فصناعة النسيج مثلا ظلت بدائية بدوية إلي

أن جاءوا بأحدث الآلات المتطورة بالإضافة إلي استخدام أسلوب الإنتاج القائم علي الخبرة والدراية بالسوق وأسواق المستهلكين.(٣٩)

ولما كانت الزراعة تمثل حجر الأساس في السياسة الاقتصادية للاحتلال البريطاني، فقد اتجهت سياسة الاحتلال تحت مبدأ الحرية التجارية إلي القضاء علي الصناعة المصرية القائمة، وذلك بالادعاء بأن عوامل قيامها لم تتوافر بعد في البلاد نظرا لافتقار مصر إلي المادة الخام اللازمة للتصنيع ممثلة في الفحم والآلات والمعدات، إضافة إلي عدم وجود الأيدي العاملة الفنية، وبالتالي فقد حكمت سياسة الاحتلال بأن تظل مصر حقلا لإنتاج المواد الأولية وسوقا لتصريف البضائع والمنتجات البريطانية والأوروبية.(٤٠)

أما عن سلطات العمد والمشايخ فقد حد الاحتلال البريطاني كثيرا منها وألغي مهام عديدة منها بالريف وأسندها إلي موظفين متخصصين، وأنشأ مجالس جديدة لمراقبة تصرفات العمد والمشايخ كالمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات لتعيين ومجازاة العمد والمشايخ، وبالرغم من كل ذلك كان بيدهم سلطات تؤثر وبشكل فعال في حركة الحياة بالريف المصري خاصة قوة تأثيرهم في الفلاحين عندما كانت تجري انتخابات برلمانية أو غيرها بالريف.(٤١)

كما أصبح كبار العائلات الريفية يتمتعون في قراهم بسلطات كبيرة ويتحكمون في كل مظاهر الحياة فيها، فقد وصفهم بعض المؤرخين بالقول " كان أهل القرية في قبضتهم "، ووصلوا إلي التحكم في جزء كبير من أراضي القري وحولوها إلي ملكيات خاصة.(٤٢)

أما سياسية الاحتلال التعليمية فلم يكن هدفها تطوير مصر أو إخراج كفاءات علمية وفكرية تقود البلاد، بل كان الغرض منها خدمة الأهداف الاستعمارية وزيادة الجمود الفكري ونشر الفكر الأجنبي في مصر حتي تظل مصر تابعة له علي مدار العقود الطويلة.

فقد اتخذ التعليم في هذه الفترة مجموعة من السياسيات الثابتة للسيطرة علي الأوضاع في مصر يمكن توضيحها فيما يلي:

- التغريب الثقافي: فقد كان التعليم في المدارس المصرية باللغة الانجليزية، وكانت اللغة الانجليزية هي لغة الدراسة الرسمية في مرحلة التعليم الإبتدائي، والهدف من ذلك هو نشر الثقافة والهوية الأوروبية داخل المؤسسات التعليمية المصرية وطمس الهوية المصرية، وذلك حتي تظل مصر تابعة ومن ثم يتم السيطرة عليها بشكل تام.

- تقليص الإنفاق علي التعليم: حيث تم تقليص ميزانية الإنفاق الحكومي علي التعليم، وإلغاء ميزانية التعليم وجعله بمصروفات للقادرين فقط مما قلل من نسب الخريجين من التعليم، وهو ما أراده الاحتلال من جعل التعليم لتخريج موظفين من داخل الدوائر الحكومية فقط.

- محاربة التعليم الديني: فلم يترك التعليم الديني لحاله بل حاربه المستعمر من خلال نشر التعليم باللغة الانجليزية في امدارس الحكومية والسماح بإنشاء المدارس الأجنبية داخل مصر مما أضعف من دور الأزهر، بالإضافة إلي محاربة أي مشروع إصلاحي للتعليم بداخل الأزهر.

- الاعتماد علي المتعلمين الأجانب: حيث سعي الاحتلال إلي غرس المعلمين الأجانب في منظومة التعليم المصري، وذلك استعمالا لثقافة التغريب التي انتهجها.(٤٣)

وعلي الرغم من أن ثورة سنة ١٩١٩ قد بدأت في المدن وأن أول من فجرها كانوا من المثقفين والطلاب والعمال إلا أن مشاركة الفلاحين في الريف المصري قد أعطتها بعدا شعبيا لم تكن لتناله لولا هذه المشاركة، بل أن شمول هذه المشاركة لأغلب جوانب الريف المصري قد فرض إمكانية وصف هذه الثورة بأنها ثورة الفلاحين تمييزا لها عن كثير من الانتفاضات السابقة في التاريخ المصري التي كانت تقتصر علي عناصر من المثقفين والحرفيين في المدن فقط، فقد استشهد خلال هذه الثورة أعداد كبيرة من الفلاحين وتعرض كثير منهم للإعدام والسجن، فكانوا بهذا من أكثر فئات الشعب إسهاما فيها، (٤٤)فقد

عبرت هذه الثورة عن ظاهرتين: الأزمة العميقة داخل طبقتي الفلاحين الوسطي والفقيرة بسبب زيادة الضرائب خلال الحرب من جهة، وتدعيم الطبقة التجارية في المدن لنفسها وطموحها للسيطرة علي السوق والدولة والوطنية من جهة ثانية.

وفزع كبار الملاك من هذه الثورة الشعبية، حيث كان كل ما يشغلهم هو أملاكهم، فانطلقوا يهدئون من روع ثورة الشعب، وأرادوا أن يتم تهدئة الأمور وأن يكون هناك مفاوضات واتفاقات توفر للشعب بعض النفوذ السياسي ولو كان ذلك في ظل الاحتلال.

ولكن ثورة ١٩١٩ لم تهدد الاحتلال فحسب وإنما هددت النفوذ الاجتماعي لهؤلاء الملاك ومن ثم أصبح شعارهم التحالف مع الاحتلال بأي ثمن. (٤٥)

وقد استمرت ثورة ١٩١٩ إلي ١٩٢١، ومن ثم حتي ١٩٢٣ بشكل مشتت، وكان دور الفلاحين الرئيسي: تخريب السكك الحديدية، القيام بهجمات مسلحة علي القوات البريطانية وقوات البوليس وإعلان قيام جمهوريات مستقلة في عدة مديريات في مصر العليا ومصر السفلي.(٤٦) وفي الفترة من ١٩١٧ إلي ١٩٣٠ وتحت تأثير قيادات ثورة ١٩١٩ أخذت مساحة الأراضي الزراعية للأجانب تتناقص تدريجيا، وهو مؤشر ذات طبيعة ايجابية في تلك الفترة.(٤٧)

ولم تنجح ثورة ١٩١٩ في تحقيق أهدافها لأنها ضلت الطريق في زحام التكالب علي المغانم والأسلاب، ومنذ هذه الانتكاسة توالت علي البلاد أحداث جسيمة كان من الممكن لولا صلابة الشعب ومعدنه الأصيل أن تؤدي بالبلاد إلي حالة من اليأس ولكن إيمان هذا الشعب بقدرته وبحقه في الحياة جعلته يقف دائما لكل المحاولات الهادفة لتضليله واستغلاله.(٤٨)

ومنذ بداية الحرب تم رفع الأسعار، وظهر تجار الحرب الذين يضاربون علي كل شئ، بينما يدفع الشعب الثمن، كما ضاعفت الحرب من حدة الصراع الطبقي، وساعدت علي سرعة التحايز الاجتماعي وبروز الطبقات مستقلة عن بعضها البعض بالإضافة إلي

مضاعفة سرعة التحول الرأسمالي في اقتصاد شبه إقطاعي تابع للسوق الرأسمالية العالمية.(٤٩)

وبقي أن نشير إلي أن الانتخابات التي كانت تجري في هذه الفترة لم تكن تقوم علي وعي من الفلاح وإدراكه، وبالتالي لم تكن تقوم علي أساس صحيح، وكانت تخضع لمدي سيطرة كبار الملاك علي جموع الفلاحين، وكانت عملية الانتخابات في أغلب الأحيان عرضة للتزوير والتشويه أو الإجبار، ويرجع ذلك في أصله إلي أمية الفلاح التي كانت تزداد، وخضوعه في مصدر معيشته لكبار الملاك المسيطرين علي أجهزة الدولة.(٥٠)

ويمكن القول بأن طبقات المجتمع انقسمت في تلك الفترة إلي:

١- طبقة كبار الملاك: فقد أخذ الاحتلال البريطاني يسعي إلي تثبيت وجوده عن طريق تجميع الأنصار الذين لا يجتمعون مع الاحتلال إلا للمصلحة، وكان أول ظهور لهذه الطبقة في أعقاب اللائحة السعيدية (١٨٥٤ – ١٨٦٣)، وفي عهد الخديوي عباس الثاني أبيح لكبار الملاك ملكية الأراضي وحرية التصرف فيها، وكان طبيعيا أن يقبل الفلاحين علي حيازة الأرض، وتكونت شيئا فشيئا طبقة كبار الملاك.

٢- طبقة العمد والمشايخ: كان عدد كبير من العمد ينتمون لبعض العائلات الإقطاعية التي كانت تحرص علي بقاء منصب العمودية في أسرها، حيث منحهم البريطانيين كافة السلطات التي جعلت هذا المنصب محل تنافس وحقد في الريف.

٣- طبقة الفلاحين: كانت ديون الفلاحين قبل الاحتلال البريطاني لمصر لا تزيد عن سبعة ملايين جنيه، وبلغت بعد الاحتلال اثنان وعشرون مليون جنيه.

ويعد الاحتلال المسئول الأول عن سوء طبقة الفلاحين، فسياسة الاحتلال التعليمية تتضمن أن يكون تعليم الطبقات الفقيرة مقصورا علي مبادئ القراءة والكتابة، كما ساءت حالتهم المادية والمعنوية والصحية، فضلا عن انتشار المرض فيما بينهم.

٤- طبقة المثقفين: وقدأدي المثقفون من الطبقة الوسطي من الطلبة وأرباب المهن الحرة دورا هاما في الحركة الوطنية عن طريق الإضرابات وتكوين الجمعيات السرية، وقد انتهي الأمر بهذه الطبقة بأن أصبحت تشكل العمود الفقري في الحركة الوطنية.

٥- فئة علماء الدين: الذين نالوا حظا من التعليم في الأزهر، حيث أدركوا أن تحرير مصر من الاحتلال لن يكون إلا بإصلاح أمور المجتمع المصري الدينية والتعليمية وإعداد جيل مؤمن بالقيم الإسلامية وقادر علي أن يقف بوجه الاحتلال.(٥١)

مما سبق نستنتج أن مصر عانت الكثير في ظل الاحتلال وحتي الحرب، فلقد تمزق المجتمع المصري كما لم يتمزق من قبل، حيث ازدادت طبقة الأثرياء ثراء، وازدادت طبقة الفقراء فقرا علي فقرهم، وبالتالي ازداد المجتمع استقطابا: قلة من الأغنياء وكثرة ساحقة من الفقراء، كما ازداد الرأسماليون والإقطاعيون وأثرياء الفلاحين ثراء وقوة نتيجة لارتفاع الأسعار وثبات الأجور، بينما عانت طبقات العمال والفلاحين وصغار الموظفين من هذه الظروف.(٥٢)

(٣) فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢:

لقد كان الواقع الاقتصادي لمصر ليلة ٢٣ يوليو يؤكد الانتهاك الكامل والشامل للسيادة الاقتصادية للمصريين، حيث كان التاجر في نطاق الجملة يهوديا، وكانت المحلات التجارية المهمة مملوكة لليهود، وكان البقال النظيف قبرصيا وإيطاليا، وكان البقال التعبان مصريا، وكانت تجارة القطن (عماد الثورة الاقتصادية) في يد اليهود والأجانب، وكانت البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية مملوكة للأجانب المتمصرين

بحكم الزمن، وكان المصري (إلا فيما ندر) خارج نطاق الملكية الصناعية والتجارية والخدمية علي اتساعها، وكان الوجهاء المصريين أساسا هم ملاك الأراضي الزراعية.(٥٣)

كما لعب الهرم الطبقي في مصر قبل عام ١٩٥٢ دورا هاما في تحديد وضعية الطبقات الاجتماعية، حيث نجد أن طبقة كبار الملاك الذين يحتلون مراكز مرموقة في المجالس النيابية والحكومة يعتلون قمة الهرم الاجتماعي، أما العمال ولفلاحين فيحتلون قاعدته، بينما كانت الطبقات المتوسطة تشتمل علي تلك الفئة القليلة من المتعلمين في الجامعة، والتي يمكن القول عنها بأنها تكاد تكون معدومة في الريف المصري نظرا لحرمانه من التعليم والمؤسسات العلمية.

وقد أوضح التحليل التاريخي في هذه الفترة أن الضرائب كانت تمثل الصلة الأولي بل الوحيدة أحيانا بين الشعب وحكامه، وكانت هي المصدر الرئيسي لدخل الدولة في معظم العصور، ولم يكن هناك عدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين المواطنين، فبينما كان الفلاح منهكا بأنواع لا حصر لها من الضرائب كان الحكام وكبار رجال الدولة لا يكادون يشعرون بها، كما كان جزء كبير من نفقة هذه الضرائب ينفق علي حياة البذخ التي كان يحياها كبار الدولة، بينما كان الغالبية العظمي من الريفيين يعانون من قسوة الحياة، يضاف إلي ذلك القسوة البالغة في جمع الضرائب وتوقيت جمعها الذي كان غالبا ما يختلف مع مواعيد جمع المحصول.(٥٤)

وكان الحكام والوجهاء يعتبرون الفلاحين مخلوقات دنيا لا تستحق أي احترام أو تقدير أو عناية، واستقر في أذهانهم أن كلمة فلاح ما هي إلا وصمة عار ودليل تحقير، بحيث صارت هي الكلمة التي تجري علي ألسنتهم في معرض الإهانة باعتبارها تتضمن أسوأ معاني القذف والسب، وشاعت النكت والنوادر التي تهزأ الفلاح سخرية وتجعله نموذجا للتخلف المادي والفكري، وظهرت أمثال عامية تشعر الفلاح بالدونية وتوحي إليه باستحالة الصعود الاجتماعي.(٥٥)

كما عاني البناء الزراعي في مصر قبل الثورة من عدة مظاهر سلبية من أهمها: ضيق الرقعة الزراعية، ومشاكل تأجير الأرض الزراعية، وسوء توزيع الدخل القومي، والزيادة المستمرة في درجة التفاوت في توزيع ملكية الأرض الزراعية بحيث تحول ملاك كبار إلي فحول رأسماليين، وتحول عدد كبير من الجماهير إلي فلاحين معدمين، مما كان له آثار مباشرة علي زيادة حدة الصراع الاجتماعي بصفة عامة، وتدهور الإنتاج الزراعي بصفة خاصة.(٥٦)

لقد أسفرت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عن نتيجة هامة بالنسبة للبرجوازية الصغيرة، وهي ظهور فئة قادرة استطاعت أن تشق طريقها بنجاح في ظل انعدام المنافسة الأجنبية، كما استطاعت أن تبلغ من الثراء ما يقرب مما تملكه الطبقة البرجوازية الكبيرة، وقد أطلق عليها " العصاميون " أو " أغنياء الحرب " (٥٧)

وعلي الرغم من أن طبقة العمال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد حققت بعض المكاسب، كما أصبحت أكثر وعيا بحقوقها الطبقية إلا أن حالتها الاجتماعية كانت سيئة، حيث كانت أجورهم منخفضة، بالإضافة إلي عدم وجود نظام للتأمينات الاجتماعية والصحية إلي جانب تسلط أصحاب الأعمال، وبالتالي أصبح هناك صراع دائم بينها وبين الرأسمالية.

وكان النظام المصرفي بأكمله ابتداء من البنك المركزي (الأهلي) وحتي أصغر البنوك تحت سيطرة رأس المال الأجنبي، ولم يشذ عن هذه القاعد ة إلا بنك مصر وثلاثة بنوك شبه حكومية محدودة النشاط، وحتي بنك مصر نجح الاستعمار مستعينا بالحكومة في أن يقصي عنه القيادات الوطنية ويفرض عليه قيادة متعاونة مع الإستعمار ويربط نشاطه برأس المال الإستعماري، وكان كل نشاط التأمين في مصر بيد وكالات أجنبية أو فروع لشركات أجنبية أو شركات مصرية إسما يسيطر عليها الأجانب في الواقع.(٥٨)

ومعني ذلك أن المال (عصب الحياة الإقتصادية) لم يكن يحكم حركته قرارات مصرية، ومعناه أيضا أن مدخرات المصريين التي كانت تتجمع لدي البنوك وشركات التأمين كانت تحت تصرف الأجانب، يحولونها إلي الخارج أو يوجهونها لتمويل نشاط الأجانب المتمصرين في مصر، ولم يكن يحظي بقروض من البنوك من المصريين إلا الإقطاعيين وكبار الرأسماليين المرتبطين بالمصالح الأجنبية، لأن تلك كانت سبيل رأس المال الاستعمار في أخذ نصيبه مما يستولي عليه أعوانه من عرق المصري الفلاح والعامل وهكذا كان طريق التنمية مسدودا أمام الرأسمالية الوطنية.

كما شهد المجتمع المصري في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية حركة ثورية شاملة ضد الاستعمار وضد الطبقات المالكة والرأسمالية، واشتركت الطبقة العاملة بكل تاريخها في هذا النضال وبرزت كقوة مستقلة، وارتبط كفاحها الاقتصادي ارتباطا عضويا بالكفاح الوطني والسياسي، واتسعت آفاق نضالها، ورفعت راية النضال من أجل الاشتراكية إلي جانب راية النضال من أجل التحرر الوطني، ولقد كان الكفاح الطبقي للعمال هو البوتقة التي شكلت في الأساس الموقف الاستقلالي للحركة العمالية بعد الحرب، حيث عاشت هذه الطبقة حياة قاسية وصفتها صحافة العصر وأدبها التقدمي بأنها "حياة بؤس أسود مرير " (٥٩)

لذلك دفعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في مصر قبل الثورة إلي حث القائمين علي الثورة إلي الإسراع في سن قوانين عادلة تحد من أضرار النظام القائم غير العادل، حيث عدم المساواة بين أفراد الشعب المصري خاصة في مسألة توزيع ملكيات الأراضي الزراعية، والذي ترتب عليها مسائل هامة تمثلت في انخفاض مستوي الأجور بين عمال الزراعة، وخلق فئة جديدة من مستأجري الأرض الزراعية التي كانت تزداد يوما بعد يوم.(٦٠)

كما شهد الريف المصري صورا متعددة من الفساد الإداري، التي كانت تزداد أو تقل حدتها في فترة من الفترات أو علي مستوي من المستويات لكنها كانت موجودة علي أيه حال، وقد تمثل هذا الفساد في تفشي الرشوة والوساطة والمحسوبية واستغلال النفوذ، وكان الفلاح دائما هو الضحية الأساسية لهذا الاستغلال.

ويمكن القول بأن الممارسات الاستغلالية التي تعرض لها الفلاح في المجتمع المصري أدت إلي إعاقة نموه الذاتي، وسوء استغلال موارده وطاقته الكامنة، بالإضافة إلي إصابة بنيانه الاجتماعي بالعديد من أنواع الاضطراب والخلل.(٦١)

كما يمكن القول بأن الشعب المصري في تلك الفترة كان من أفقر شعوب العالم، حيث توجد حالة من اللاتكافؤ، فثمة أقلية صغيرة للغاية تعلو قمة المجتمع، وهي تملك معظم الأراضي والموجودات الإنتاجية في البلاد وتعلو دخولها كثيرا عن معدل الدخل علي الصعيد القومي، وعلي الصعيد الآخر هناك جمع من الناس يعملون ولا يملكون،(٦٢) ففي عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت ملكية الأراضي الزراعية في حوزة قلة قليلة من الملك، فقد كان ٠.٥% من الملاك يسيطرون علي ثمن الأراضي، وفي المقابل فإن٩٥ % من صغار الملاك كانوا يتحكمون في حوالي ٠.٣٥ % من الأراضي، مع الأخذ في الاعتبار أن ٤٤ % من مجمل ساكني الريف كانوا فلاحين دون أرض.(٦٣)

وهكذا حددت التطورات التي شهدتها مصر بين ثورتي مارس ١٩١٩ م ويوليو ١٩٥٢ م معالم الطريق الذي قاد إلي ثورة يوليو، حيث عجز النظام السياسي عن تحقيق الاستقلال الوطني والديمقراطية الاجتماعية، والتي كانت من وجهة نظر الأفراد في المجتمع حلما بعيد المنال، كما عجزت النخبة الاجتماعية الحاكمة عن صياغة مشروع وطني لتحقيق نهضة مصر والالتحاق بركب التقدم.

وليس من العجيب أن تشهد الفترة بين تلك الثورتين العديد من مظاهر الرفض الاجتماعي من جانب الطبقات المسحوقة، حيث دفعتهم ظروف الحياة إلي التمرد علي واقعهم التعيس.(٦٤)

ومن منطلق اختلال العدالة الاجتماعية وزيادة الفوارق بين الطبقات، جاءت ثورة ٢٣ يوليو لتعمل علي إصلاح حال المجتمع الريفي من حيث إعادة النظر في تنظيم النشاط الزراعي، وتحديد أجور العمال الزراعيين وحل مشاكلهم الاجتماعية وتحديد حد أقصي للملكية الزراعية وتحديد قيمة الإيجار، وتنظيم الائتمان الزراعي، والتوسع في استصلاح الأراضي.

ونتيجة لقيام الثورة تم فك الحصار الذي كان مفروضا علي الطبقة الوسطي، وفتحت أمام أعضائها أبواب التعليم والتدريب والعمالة في مختلف الميادين، كما نهضت الطبقات الفقيرة من خلال سياسات مدروسة في مجال التأمين الصحي والإسكان والتأمينات الاجتماعية والعمالة، كما تم إعادة صياغة البنية الطبقية بصورة ما تكون إلي العدالة النسبية.(٦٥)

نتائج الدراسة:

أ- النتائج النظرية للدراسة

١- أكدت النتائج النظرية للدراسة عن اهتمام علم اجتماع الأدب بالأعمال الأدبية باعتبارها ظواهر اجتماعية تصف الواقع الاجتماعي المعاش.

٢- كما توصلت النتائج أن إشكالية العلاقة بين الأدب والمجتمع ظلت محور نقاش واختلاف باختلاف الآراء الخاصة بالمفكرين والباحثين والنقاد منذ عصر أفلاطون وحتي عصرنا هذا.

٣- وقد بينت النتائج النظرية أن العلاقة التاريخية بين الأدب والمجتمع ليست قضية معاصرة وإنما هي قديمة قدم المحاكاة الأفلاطونية

٤- كما أكدت النتائج أن علم اجتماع الأدب هو المجال الخصب لدراسة الأدب عن باقي العلوم الأخري.

٥- كما تبين من خلال الدراسة أن موضوع " الصراع الاجتماعي في الريف المصري " من أهم الموضوعات التي اهتم بها مجال علم اجتماع الأدب، وخاصة ما يتضمنه من صراع طبقي بين طبقة الفلاحين والاقطاعيين.

٦- وأكدت النتائج علي اهتمام الأدب بقضايا الفلاح ومعاناته بصفة خاصة بالإضافة إلي الاهتمام بالمجتمع الريفي.

٧- كما كشفت النتائج النظرية للدراسة أن رواية "الأرض " لعبدالرحمن الشرقاوي خير ممثل لتصوير مظاهر الصراع الاجتماعي في الريف المصري فيما قبل عام ١٩٥٢ م.

٨- وقد أكدت النتائج علي معاناة المجتمع الريفي قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م من مختلف ألوان الظلم والتبعية والسيطرة الاستعمارية بالإضافة إلي معاناته من الظلم الصارخ للإقطاعيين الذين كانوا أعوانا للحكم القائم، كما كانت الأحزاب السياسية في هذه الفترة تعبر عن مصالحها الشخصية فقط، فلم تكن تعبر عن إرادة ومصالح الشعب ولا الفلاحين.

ب-:النتائج التحليلية

١- ظهر من خلال تحليل رواية الأرض وجود جماعتين داخل النص يحدث بينهما الصراع الاجتماعي في الريف المصري فيما قبل عام ١٩٥٢ م، تمثلت الفئة

الأولي في جماعة الفلاحين المعدمين والطبقة الكادحة التي يشغل بالها ليلا نهارا إشباع حاجاتها الأساسية فقط، بالإضافة إلي الحفاظ علي الأرض والتي يمتلكها منهم القليل، وقد أوضحت الرواية أهم عناصر هذه الفئة والتي تمثلت في (محمد أبو سويلم – عبدالهادي – محمد أفندي – الشيخ يوسف – الشيخ حسونة – الشيخ الشناوي – وصيفة – دياب – علواني – خضرة).

أما الفئة الثانية فتتمثل في الطبقة العليا في المجتمع وهم فئة كبار ملاك الأراضي الزراعية وملاك السلطة ومقادير الأمور أو بمعني أدق طبقة الاقطاعيين، والتي مثلتها بعض العناصر في الرواية والتي من أهمها (الباشا – محمود بك الاقطاعي – العمدة – شعبان " مساعد العمدة ").

وقد اتضح من خلال التحليل أن فئة كبار ملاك الأراضي الزراعية تعتبر شخص واحد، فكلهم يسعون إلي تحقيق مصالحهم الخاصة دون النظر إلي المصالح العامة للمواطنين.ز

٢- كما أكدت الرواية وجود العديد من مظاهر الصراع فيها، وقد تنوعت هذه المظاهر بين مظاهر اجتماعية وسياسية واقتصادية وأخري ثقافية.

- أما عن المظاهر الاجتماعية فقد تمثلت في:

أ- استخدام الدين في تزييف الوعي.

ب-الإحساس بالدونية من قبل الطبقة الأقل.

- كما تمثلت المظاهر السياسية في:

أ- الصراع الطبقي

ب-الهيمنة السياسية من قبل الطبقة الحاكمة علي المحكومة.

ت-الخوف علي السلطة واستخدام الفلاحين كوسيلة للمحافظة عليها.

- كما اتضحت المظاهر الاقتصادية للصراع الاجتماعي من خلال:

أ- التحكم في مدة الري.

ب-نهب محاصيل الفلاحين والتعدي علي أملاكهم.

أما المظاهر الثقافية للصراع فقد ظهرت من خلال استغلال أمية وجهل الفلاحين بالقرية.

ومن خلال تحليل مظاهر الصراع الاجتماعي في الرواية أمكن استنتاج بعض الأمراض الاجتماعية التي انتشرت في القرية والتي يمكن معها القول بأن يسرت مهمة السيطرة والاستغلال من قبل الطبقة الحاكمة علي المحكومة، وظهرت هذه الأمراض في:

أ- انتشار الرشوة والمحسوبية.

ب-غياب الوعي والإيمان ببعض الأساطير.

ت-الطمع والتفكير في الذات.

٣- وتوصلت نتائج الدراسة إلي وجود أسباب للصراع الاجتماعي الذي حدث بين فئة الفلاحين وفئة الإقطاع، والتي تراوحت ما بين أسباب اقتصادية وأخري سياسية.

تمثلت الأسباب الاقتصادية في:

أ- الفقر: يحتل الفقر المرتبة الأولي في كونه سببا اقتصاديا أدي إلي الصراع

ب-اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية

ت-أما عن الأسباب السياسية فترجع إلي اختلاف المصالح والأهداف ورغبة السلطة الحاكمة في تحقيق مصالحها علي حساب الآخرين والذي كان له العديد من المظاهر:

أ- فرض الضرائب الباهظة علي الفلاحين.

ب-حرمان القرية من البقالة المفتخرة بالإضافة إلي جعل أهلها يرهنون أراضيهم نتيجة للفقر.

ت-الاستبداد والطغيان من قبل القوة الحاكمة.

ث-من خلال تحليل أسباب الفقر أمكن القول بأن الأرض هي أساس الصراع في الرواية باعتبارها وسيلة للإنتاج من ناحية، ومن ناحية أخري باعتبارها المسئولة عن تحديد المكانة الاجتماعية للفرد، ومن ناحية ثالثة باعتبارها تمثل مصدر من مصادر الثبات والرسوخ والشرف.

٤- كما توصلت النتائج التحليلية للدراسة إلي الآليات التي استخدمتها كل فئة في الدفاع عن نفسها وتحقيق مصالحها، فقد أشارت الرواية أن الفئة الأولي لا تملك أي وسيلة للدفاع عن نفسها، فهي لا تملك في بعض الأحيان قوت يومها، ولكن عندما وجدت الأرض تنتزع منها- وهي الشئ الثمين لديها – ثارت وتفجرت فيها طاقات الصراع والتي انطلقت من نقطة التفكير في حل للمشكلة، وانتهت بالثورة المسلحة من أجل الحفاظ علي الأرض.

أما الفئة الثانية فيمك معها القول بأنها تمتلك جميع وسائل الصراع التي تستغلها لصالحها، حيث تمتلك الأرض ومن عليها والقانون والبوليس، والتي تستغلها في الاستعانة بأسماء الموتي لوضع أصواتهم في انتخابات حزب الشعب.

٥- كما اتضح من خلال الرواية أن الصراع الاجتماعي لم يقتصر كونه ظاهرة سلبية في المجتمع وإنما تحل من ظاهرة سلبية إلي إيجابية، فقد كان الصراع في الرواية بمثابة البوتقة التي أشعلت نيران الثورة في نفوس الفلاحين للدفاع عن الأرض والنفس، فقد تحول الأمر لدي الفلاحين من مجرد الامتناع عن الطعام والشراب –

كونه ظاهرة سلبية – إلي التفكير في حل المشكلة، وصولا إلي حد الثورة ضد الطبقة المستغلة لهم.

كما اتضحت الوظيفة الاجتماعية للصراع في كونه:

١– مصدر من مصادر زيادة الوعي والفهم.

٢– سببا في تنمية الروح الجماعية.

٣- سببا في إظهار مواقف الرجولة والشجاعة

المراجع

(١) سعيد فرح:علم اجتماع الأدب، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٧

(٢) محمود كسبر، السعيد الورقي: في علم الاجتماع الأدبي " الأدب بين النقد الأدبي وعلم الاجتماع "، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٩، ٢١

(٣) نور الهدي حلاب: النقد الاجتماعي، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة آكلي محند أولحاج، الجزائر، العدد ٢١، ٢٠١٥، ص ٦

(٤) محمد حافظ دياب، النقد الأدبي وعلم الاجتماع، مجلة فصول، الجزء الرابع، العدد الأول، ديسمبر ١٩٨٣، ص ٦٣

(٥) نور الهدي غولة، الصراع السياسي في مصر (٢٠١١- ٢٠١٥)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،٢٠١٦، ص ٧

(٦) محمد عبد الفتاح محمد: تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١١٩

(٧) غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣٢

(٨) Roland Bishiri and Ray D. Bollman, Rural and small town analysis Canada Bulletin, Statistics Canada, Vol 3, No 3, 2001, p 6

(٩) عالية حبيب، علم الاجتماع الريفي: نحو رؤية جديدة وأجندة بحثية مقترحة، مجلة فكر وإبداع، القاهرة، مجلد ٤٤، إبريل ٢٠٠٨، ص ٢٢٣

(١٠) طارق بركات، تطوير البيئة الريفية وأثرها في حل مشكلة الإسكان، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، العدد ٥، مجلد ٣٦، ٢٠١٤، ص ٥٢

(١١) محمد السيد الإمام، المجتمع الريفي: رؤية حول واقعه ومستقبله، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٧، ص ٣٥

(١٢) مجدي أحمد البيومي: القيادة الكارزمية والتغير السياسي في مصر (تحليل سوسيو – تاريخي للقيادة السياسية في المجتمع المصري ١٩٥٢ – ١٩٨١)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٨٠

(١٣) محمد محمود السروجي: ثورة ٢٣ يوليو (جذورها وأصولها التاريخية)، مطبعة المصري، الإسكندرية، ص ٢٩٤

(١٤) كمال التابعي: مقدمة في علم الاجتماع الريفي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩٤

(١٥) خالد كاظم أبو دوح: من الطبقة إلي النخبة " رؤية نظرية "، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد ٧٤، السنة التاسعة عشر، ابريل ٢٠١٩، ص ١٢١

(١٦) جمال حماد: أسرار ثورة ٢٣ يوليو، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٠، ٣١

(١٧) محمد السيد أيوب: فلاح مصر عبر التاريخ، مؤسسة دار التعاون والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٥٣
(١٨) محمد السيد أيوب: مرجع سابق، ص ٨٣
(١٩) زكريا سليمان بيومي: مرجع سابق، ص ١٦
(٢٠) Charless Issowi: The Economic history in the middle east 1800- 1914, The university of Chicago, press, 1966, p 383
(٢١) محمد إبراهيم منصور: دور الدولة المصرية في عملية النمو الرأسمالي في عهد محمد علي ١٨٠٥ – ١٨٤٨، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٦، المجلد ٤، ديسمبر ١٩٨٤، ص ٢٥٣
(٢٢) محمد إبراهيم العزبي، المجتمع الريفي تحت المجهر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٠، ص ٨٠
(٢٣) محمد السيد أيوب: مرجع سابق: ص ٨٤
(٢٤) طه عبدالعليم طه: تطور الصناعة الآلية الكبيرة في ظل النمو الرأسمالي المشوه في مصر قبل عام ١٩٥٢، مجلة الفكر الاستراتيجي، لبنان، العدد ١٥، ١٦، إبريل ١٩٨٦، ص ١٢٩
(٢٥) محمد أنيس، السيد رجب: مرجع سابق، ص ٧٧
(٢٦) عبدالعظيم رمضان: تاريخ مصر الاجتماعي في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ١٤٠
(٢٧) كمال المنوفي: مرجع سابق، ص ١٤
(٢٨) محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص ١٠٠
(٢٩) شيماء سيد عبدالمقصود: الحركات الفلاحية في مصر (١٨٤٩ – ١٨٧٩) رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ١١، ١٢
(٣٠) شيماء سيد عبدالمقصود: مرجع سابق، ص ٤٥
(٣١) صالح رمضان: الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل، نشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ٨٠
(٣٢) إبراهيم الهضيبي: تطور أنماط الحكم وتحولات النخبة المصرية، مجلة الديمقراطية، العدد ٥٣، المجلد ١٤، يناير ٢٠١٤، ص ص ٧١، ٧٢
(٣٣) شيماء سيد عبدالمقصود: مرجع سابق، ص ٦٥، ٦٦
(٣٤) محمد إبراهيم العزبي: مرجع سابق، ص ٨١، ٨٢
(٣٥) محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص ١٢٥
(٣٦) كمال المنوفي: مرجع سابق، ص ١٦، ١٧
(٣٧) محمد أنيس، السيد رجب: التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٤٠

(٣٨) يحيي محمد محمود أحمد: الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها في الريف المصري من ١٨٩١ إلي ١٩٣٠، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ١٥٢، ١٥٣

(٣٩) نبيل عبدالحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة ١٩٢٢ إلي سنة ١٩٥٢، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، لبنان، العدد ٦، ٧، مايو ١٩٨٣، ص ٣٥٤

(٤٠) إسماعيل محمد زين: سياسة الاحتلال الزراعية في مصر (١٨٨٢ – ١٩١٤)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٠٨

(٤١) صبري بديع عبدالمطلب الحسيني: الوعي السياسي لدي الصفوة في الريف المصري " دراسة ميدانية في قري مصرية "، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا، ص ١٦٢

(٤٢) وليم سليمان: الفلاح المصري وملكية الأرض، مجلة الطليعة، القاهرة، العدد ١، يناير ١٩٦٥، ص ٢٩

(٤٣) عبدالمعين سعدالدين هندي: ملامح الحياة في المجتمع المصري منذ عام ١٩٢٣ وحتي عام ١٩٥٢ م وأثرها علي التعليم، مجلة الثقافة والتنمية، العدد ١٢٠، سبتمبر ٢٠١٧، ص ص ٨ – ١٠

(٤٤) زكريا سليمان بيومي: مرجع سابق، ص ١٣

(٤٥) شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٤٦

(٤٦) أنور عبدالملك: المجتمع المصري والجيش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٨٩

(٤٧) مجدي أحمد بيومي: مرجع سابق، ص ٨٥

(٤٨) وحيد رأفت: فصول من ثورة ٢٣ يوليو، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٥٠، ١٥١

(٤٩) فؤاد مرسي: الأعباء الاقتصادية للحرب العالمية الثانية، مجلة الطليعة، القاهرة، العدد ٩، سبتمبر ١٩٦٧، ص ٤٩

(٥٠) زكريا سليمان بيومي: مرجع سابق، ص ١٤٠

(٥١) سامي صالح محمد صياد، دلال عبدالحسن جولان السعداوي: الأوضاع الاجتماعية في مصر في عهد الخديو عباس حلمي الثاني (١٨٩٢ – ١٩١٤)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، العدد ١، المجلد ٢١، ٢٠١٤، ص ص ٢١٣: ٢١٦

(٥٢) شهدي عطية الشافعي: مرجع سابق، ص ٢٨

(٥٣) أسامة غيث: مرجع سابق، ص ٤٧

(٥٤) محمد إبراهيم العزبي: مرجع سايق، ص ٧٩

(٥٥) كمال المنوفي: مرجع سابق، ص ١٨

(٥٦) محمود حامد شفيق بدوي: الدولة والمسألة الزراعية في مصر في ظل الاحتلال الاقتصادي (دراسة ميدانية في قريتين مصريتين)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة طنطا، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٨٨

(٥٧) عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص ١٣٨

(٥٨) إسماعيل صبري عبدالله، ثورة يوليو والتنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد ٨٩، المجلد ٩، يوليو ١٩٨٦، ص ١٠١

(٥٩) عبدالمنعم الغزالي: الحركة النقابية والعمالية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة الطليعة، القاهرة، العدد ٢، فبراير ١٩٦٨، ص ٩٥

(٦٠) سيد أحمد سالم قاسم: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الزراعي في محافظة كفر الشيخ (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢

(٦١) محمد إبراهيم العزبي: مرجع سابق، ص٨٣

(٦٢) باتريك أوبريان: ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلي الاشتراكية، ترجمة: خيري حماد، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٤

(٦٣) حبيب عايب: مرجع سابق، ص ٥٤

(٦٤) رؤوف عباس: ثورة يوليو إيجابياتها وسلبياتها بعد نصف قرن (دراسة تاريخية)، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٤، ٤٥

السيد يس: ما قبل الثورة مصر بين الأزمة والنهضة " نقد اجتماعي ورؤية مستقبلية "، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ٢٠١